

تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر

د. بومدين حسين أستاذ محاضر

douaa55@yahoo.fr

بن شعيب نصر الدين أستاذ محاضر

n_benchaib@yahoo.com

د. بومدين محمد أستاذ محاضر

boumediene113@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير - جامعة تلمسان-الجزائر

ملخص

يعتبر الإصلاح والتحديث في أي مجال من العمليات المستمرة والمتواصلة ، تفرضها التحولات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و المالية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي ، لذلك تسعى كل الدول إلى التحديث والتجديد بإصلاح أنظمتها و منها النظام الضريبي ليواكب هذه التقلبات.

و يندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ بداية التسعينات بعد الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني في إطار هذا المسعى ، حيث قامت الدولة بإصلاح ضريبي شامل تم من خلاله إجراء تعديلات جذرية لمكونات النظام الضريبي من حيث التشريع الضريبي ، الإدارة الضريبية ، معدلات وأنواع الضرائب و كذا أوعية الضرائب.

وبعد أكثر من خمسة و عشرين سنة من الإصلاح للنظام الضريبي يمكن طرح الإشكالية التالية : ما مدى فعالية النظام الضريبي في الجزائر ؟ و للوقوف على نجاعة و فعالية النظام الضريبي في الجزائر وتقييم مردوديته ، لا بد من تشخيص للإصلاحات الضريبية عن طريق مؤشرات الحصيلة المالية

للنظام الضريبي ، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه فعاليته ، ثم اقتراح بعض الإجراءات الواجب إتباعها لتحسين مردوديته.

الكلمات المفتاحية : النظام الضريبي ، الفعالية ، الجباية العادية ، الجباية البترولية ، الضغط الضريبي ، التهرب الضريبي.

Résumé :

La réforme et la modernisation dans n'importe quel domaine sont des opérations continues , imposées par les transformations économiques , politiques , sociaux et financières , tant au niveau local qu'au niveau mondial , donc tous les états vont vers la modernisation et la rénovation à travers la réforme de leurs systèmes telle que le système fiscal pour la mise à jour avec ces fluctuations.

La réforme fiscale adoptée par l'Algérie depuis le début des années 90 après les déséquilibres qu'a connu l'économie nationale , est incluse dans ce processus , alors l'état a fait une réforme fiscale globale y compris des ajustements radicaux pour les composantes du système fiscal du côté de la législation fiscale , l'administration fiscale , les taux , les assiettes et les types des impôts.

Et après plus de vingt cinq ans de la réforme du système fiscal on peut poser la problématique suivante « quelle est le degré de l'efficacité du système fiscal en Algérie ».

Et pour savoir l'efficacité du système fiscal en Algérie et l'évaluation de son rendement , il faut faire un diagnostic du bilan financier du système fiscal , et définir les défis majeurs faisant face à son efficacité , et puis proposer certains procédures à être suivie pour améliorer son rendement.

Mots clés : système fiscal , efficacité , fiscalité normale , fiscalité pétrolière , pression fiscale , évasion fiscale.

مقدمة

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني جراء تراجع أسعار البترول عام 1986 وحدوث الاختلالات التوازنية التي تجلت في تراجع معدلات الأداء الاقتصادي، وكذا تأزم مشكلة التمويل التي انعكست على اختلال التوازن الداخلي نتيجة التزايد المضطرد لنفقات التمويل المصرفي للاستثمارات المخططة، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة

مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد. وقد شهد عقد التسعينات الانطلاقة الحقيقية لهذه الإصلاحات بعد حصول الجزائر على الدعم الدولي لسياستها من خلال موافقة كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر والتي تتحصل بموجبها على قروض مقابل تعهد الحكومة الجزائرية بتنفيذ برامج التكيف المقترحة في الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

ويندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992 في إطار هذا المسعى، حيث قامت بإصلاح ضريبي عام، وذلك بإدخال تعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي سواء من حيث المعدل الضريبي، أو الإعفاءات الضريبية، لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية المحلية أو الأجنبية، أو كذلك لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لبلوغ نمو اقتصادي يمكن للدولة من إحلال الصادرات محل الواردات.

وبعد أكثر من خمسة وعشرون سنة من تطبيق الإصلاح الضريبي نتساءل اليوم على مدى فعالية وقدرة هذا النظام في تحقيق هدفه الرئيسي المتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتحقيق غايته الرئيسية التي تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني ولا سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية حتى تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد التي تنشط فيه، والذي يتسم بالمنافسة والمخاطرة والانفتاح على الأسواق العالمية والمحلية.

ولمعرفة مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية المتخذة سنحاول تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال بعض المؤشرات، إلى جانب هذا يمكن إدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية لعل أهمها تشخيص الإصلاحات الضريبية وما أهمية الحصيلة المالية للنظام الجبائي؟

- ما هي أبرز التحديات التي تعيق فعالية النظام الضريبي؟
- ما هي الإجراءات الواجب اتباعها قصد تحسين مردودية النظام الضريبي؟

أولاً: تشخيص محتوى النظام الضريبي الجديد:

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة سنتناولها باختصار هي الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS والضريبة على القيمة المضافة TVA.

1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

لقد نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي "تؤسس ضريبة تسوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة

2. الضريبة على أرباح الشركات IBS:

إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي التي قامت بها الدولة هو إخضاع الشركات العمومية كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات لمنطق قواعد السوق ولنكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات الموجه بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، وقد عرف هذا النوع من الضرائب عدة تعديلات وتغيرات من أجل رفع حجم الاستثمارات وعصنة جباية الشركات وجعلها أداة للإنعاش والنمو الاقتصادي وتخفيف العبء الضريبي على المؤسسة ومن ثم تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية وتفرض IBS معدل عادي يقدر بـ 25% ومعدل مخصص يقدر بـ 12.5% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.

3. الرسم على القيمة المضافة TVA:

أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية 1991، بالمقابل الغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد على الأرباح والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGP- TUGPS) وذلك كنتيجة للمشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته، ويعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي، أو الاستهلاك الإجمالي، ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، وله معدلان، معدل عادي 17% ومعدل منخفض بـ 7%.

ثانيا: تقييم فعالية الإصلاح الضريبي:

بعد أكثر من عشرين سنة من تطبيق الإصلاح الضريبي نتساءل اليوم على مردودية وفعالية الإصلاحات الضريبية على ضوء بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية و التنظيمية المتوفرة لدينا على النحو التالي:

1. المؤشرات المالية: ستقوم بدراسة وتحليل تطور الحصيلة الضريبية إلى جانب دراسة مستوى تنفيذ التقديرات المعلنة المتعلقة بالجباية العادية ومقارنتها بالإنجازات الفعلية المحققة.

أ- من خلال تطور الحصيلة الضريبية:

تشكل الحصيلة المالية الفعلية للنظام الضريبي إحدى المؤشرات الأساسية للتأكد من فعالية أو عدم فعالية من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة، ولذلك سوف نركز على أهمية الضرائب والرسوم العائدة إلى ميزانية الدولة ومنها الضريبة على الدخل الإجمالي والرسوم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 1: الأهمية المالية لتطور الحصيلة الضريبية الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	حصيلة IRG		IBS	TVA	إيرادات جباية أخرى	حصيلة الجباية العادية
	أجور مرتبات	حصيلة عامة				
2006	94.96	121.84	118.32	259.21	246.19	745.56
2007	122.67	158.60	97.40	307.14	223.66	786.80
2008	151.90	193.90	133.50	307.40	348.80	983.60
2009	180.42	228.95	229.03	434.54	278.98	1171.50
2010	239.30	297.60	255.50	452.50	303.70	1309.30
2011	380.30	435.10	245.90	504.90	362.60	1548.50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مقال ولهي بوعلام: "ملاحح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، لسنة 2012، جامعة مسيلة.

إن القراءة التحليلية للجدول رقم 01 لتطور الحصيلة المالية للإيرادات الضريبية من سنة 2006 إلى 2011 يمكن ملاحظة ما يلي: أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي قد بلغت 20.57% في المتوسط خلال فترة 2006-2011 و لقد بلغت الذروة سنة 2011 بمساهمة 28.09% ونسبة ارتفاع 8.35% مقارنة بسنة 2010 بالنسبة للمساهمة في الحصيلة العامة للجباية العادية، وهذا راجع إلى التعديلات التي عرفها نظام الأجور الناتج عن زيادات في ضريبة الدخل الإجمالي والتي ساهمت بنسبة يفوق 78% في المتوسط من إجمالي حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي فحين تسجل عدم تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لباقي الفئات المشكلة للضريبة على الدخل الإجمالي وذلك راجع إلى عدة أسباب كما أنه يطرح إشكالا حول مدى عدالته باقتصاره على بعض المداخل فقط .

و ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول كذلك أن حصيلة الضريبة على أرباح الشركات متباينة من سنة إلى أخرى حيث سجلت تطور محدود لتصل نسبة المساهمة إلى 14% في المتوسط خلال الفترة المدروسة هذا بالرغم من التخفيض التدريجي لمعدل أرباح الشركات الذي وصل إلى 12.5% للأرباح المعاد استثمارها.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أيضا أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة هي الحصة الأكبر في حصيلة الجباية العادية من باقي مختلف الضرائب والرسوم وتفوق الإيرادات الضريبية مجتمعة في بعض الأحيان وهي تصل إلى 36% كمتوسط خلال 2006-2011 وهذا راجع إلى حالة الإنعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وزيادة الإنفاق العام. ب. مدى تغطية الجباية العادية لنفقات تسيير ميزانية الدولة:

إن القاعدة الذهبية التي تمنع استعمال الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير كانت محترمة ومطبقة بصرامة خلال سنوات السبعينات من عام 1969 إلى عام 1978 ارتفعت مداخل الميزانية الإجمالية خارج الجباية البترولية إلى

97 مليار دينار في حين بلغت نفقات التسيير 71 مليار دينار محدثة بذلك ادخار في الميزانية دون اللجوء إلى الجباية البترولية، وللأسف فقد سجل خلال السنوات الأخيرة انحراف خطير تمثل في تخصيص جزء معتبر من الجباية البترولية قدر 68% سنة 2011 لتمويل ميزانية التسيير وهذا يعني أن من بين كل ثلاثة موظفين في الدولة اثنان تدفع أجورها من الجباية البترولية وهذا يعني أيضا على ضوء مستوى التصدير حاليا إذ انخفض سعر البرميل إلى أقل من 70 دولار فإنه لن يبقى دينار واحد من المداخيل لتمويل ميزانية التجهيز¹.

كما نلاحظ أن ارتفاع الحصيلة الفعلية للجباية العادية لم تساير الارتفاع القياسي لنفقات التسيير خصوصا بعد سنة 2008 حيث لم يتعد نسبة التغطية 48,10% في المتوسط خلال الفترة 2002 - 2011، حسب الجدول أدناه.

الجدول رقم 02: تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حصيلة لجباية العادية	745.56	786.80	983.60	1171.50	1309.30	1548.50
نفقات التسيير	1437,9	1673,90	2217,80	2300,0	2683,70	3797,15
نسبة التغطية	%51,85	%47	%44,35	%350,9	%48,78	%40,78

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول رقم 01 و قوانين المالية للسنوات المذكورة

¹ - أحمد بن بيتور: "من أجل نقاش مسؤول و متبصر حول مستقبل الجزائر"، في يومية الخبر، بتاريخ 2012-10-03.

ج. تطور الجباية العادية والجبائية البترولية:

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجبائية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة، ولمعرفة أهمية الحصيلة الفعلية للجبائية العادية بالمقارنة مع الجباية البترولية ندرج الجداول التالية:

الجدول رقم 03: نسبة كل من الجباية العادية و البترولية في موارد الميزانية العامة الوحدة: مليار دينار جزائري

اليان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مولد الميزانية	1719,80	1835,50	1951,40	2895,20	3275,40	3032,30	3403,10
الجبائية البترولية	899,0	916,0	973,0	1715,4	1927,0	1501,0	1529,4
نسبة المساهمة	52,27	49,90	49,80	59,74	62,20	49,52	44,94
الجبائية العادية	645,20	714,30	769,8	958,60	1146,10	1278,10	1548,50
نسبة المساهمة	37,51	38,91	40,31	33,97	37,98	42,14	45,50

المصدر من إعداد الباحث إستنادا إلى ولهي بوعلام: "النهرب الضريبي و سبل مكافحته"، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مسيلة، السنة الجامعية، 2011، 2012

الجدول رقم 04: تنفيذ قانون المالية الوحدة: مليون دينار جزائري

نهاية أفريل 2014	2013	2012	
1.972.642	3.878.657	3.804.030	مداخيل الميزانية
1.241.901	1.615.900	1.519.040	مداخيل بترولية
730.741	2.262.757	2.284.990	مداخيل عادية
699.973	2.018.455	1.908.576	إيرادات جبائية
27.557	79.732	77.876	إيرادات عادية
11	21	61	إيرادات نظامية (تبرعات و هبات)
3.200	164.549	298.477	إيرادات استثنائية

Source : www.dgpmf.gov.dz, Consulté le: 30/08/2014

التحصيل	2013	نهاية جوان 2014
مداخيل الميزانية	3.172.181	2.985.297
جباية بترولية محصلة	2.086.100	1.869.963
جباية بترولية محولة للميزانية	1.615.900	1.577.730
إيرادات عادية	1.086.081	1.115.334
إيرادات الميزانية خارج صندوق ضبط الإيرادات	2.701.981	2.693.604

الجدول رقم 05: المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوحدة مليون دينار جزائري

Source : www.dgpmf.gov.dz, Consulté le: 30/08/2014

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول أن مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية غير مقنعة لتواضعها مقارنة بالجباية البترولية رغم أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في الفترة بين 2005 و2010، ففي سنة 2006 كانت الجباية البترولية في حدود 70% لتصل إلى 60% في 2011¹ مما يدل على عدم استطاعة الإصلاح الضريبي يتجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النفطى و الغير النفطى أما في الفترة الممتدة بين 2011 إلى 2014 إن الجباية العادية المحصلة خلال سنة 2012 عرفت ارتفاع في حدود 20% بالمقارنة بالسنة 2011 أما في سنة 2013 وصلت إلى أعلى مستوى لها بمقدار يقدر 2018 مليار دينار وزيادة عن الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بنسبة زيادة عن الجباية العادية.

وعموما فإن الجباية العادية مهما تضاعفت من أكثر أربع مرات بداية من 2005 إلى يومنا هذا إلا أننا مازلنا نلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي في السنوات الخمسة

¹ - ناصر مراد: "تقييم افضلاحات الضريبية في الجزائر"، في مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 02، 2009، جامعة دمشق.

الأولى مع الاحتفاظ بهذه الهيمنة في السنوات الخمس الأخيرة عن طريق صندوق ضبط الوارد المحصل من طرف الجباية البترولية في إحداث التوازنات في ميزانية الدولة وبالتالي أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظم الضريبي فضلا على أن تقديرات هذا الموارد يتركز إلى حد بعيد على العوامل الخارجية تقلبات السعوية في الأسواق العالمية وعدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع.

د.تطور الحصيلة الجباية المحلية:

بالرغم من التعديلات والإصلاحات التي أدخلت على بعض الضرائب الجباية المحلية وفقا لسلسلة الإصلاحات المتواصلة منذ 1991 إلا أن حصيلتها تبقى قليلة وضعيفة حيث لا تحتل المالية المحلية سوى 18.30% من جباية الدولة و 2.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001¹ والجدول أدناه يبين نسبة مساهمة الجباية المحلية من إجمالي الجباية العادية.

الجدول رقم 06: الأهمية المالية الجباية المحلية / الجباية العادية الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	1996	2000	2004	2008	2009	2010	2011
الجبائية العادية	293.24	373.55	603.77	983.60	1171.7	1309.3	1548.5
الجبائية المحلية	69.94	89.05	107.96	209.50	241.27	251.68	276.14
نسبة الجبائية المحلية إلى الجبائية العادية	%23.85	%23.83	%17.88	%21.30	20.59 %	%19.22	%17.83

Source. Ministère des finances, rapport de parachèvement de la reforme fiscale Algérie De (1993-2004), Mars 2006 p11.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن نسبة مساهمة الجباية المحلية في الجباية العادية قليلة، بل أن تمويل الميزانية ما زال يعتمد على

¹ - ناصر مراد: "تقييم إصلاحات الضريبة في الجزائر"، في مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 02، 2009، جامعة دمشق.

إعانات الدولة في معظم بلديات الوطن، وعن الأسباب الرئيسية لهذه الوضعية فهي متعددة كعدم كفاية الموارد والوسائل إلى سوء تقدير المشاريع فضلا عن كثرة الإعفاءات والتتزيلات والسماحات مثلا (إلغاء الدفع الجزافي الذي كان يشكل ما نسبة 23% من إيرادات النظام الجبائي المحلي) بالإضافة إلى توسع مهام ومجال تدخل البلديات في جميع الميادين تقريبا.

هـ. تطور مؤشر تنفيذ الميزانية:

يعتبر مؤشر تنفيذ الجباية العادية عن الضرائب الفعلية المحققة والضرائب التقديرية، ويعتبر من أهم المؤشرات والمعدلات لقياس مرد ودية النظام الجبائي من الناحية التنفيذية ولتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

الوحدة: مليار دينار جزائري

الجدول رقم 07: تطور مؤشر تنفيذ الميزانية

نسبة التنفيذ	الجباية الفعلية		جباية بترولية متوقعة في الميزانية	إيرادات متوقعة		البيان
	الجباية العادية	الجباية البترولية		إيرادات عامة	إيرادات جبائية	
102%	1.501	1.278	1.501	1.421	1.244	2010
105%	1.529	1.548	1.529	1.669	1.473	2011
115%	1.519	1.908	1.519	1.950	1.651	2012
110%	1.615	2.018	1.615	2.204	1.831	2013
	1.577	699 نهاية جوان	1.577	2.640	2.267	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية، الجداول السابقة و

, Consulté le: 30/08/2014 www.dgpmf.gov.dz

ما يمكن ملاحظته أن الحصيلة الفعلية لم تصل إلى 100% بين السنوات 1992 إلى غاية 1999¹ مما يدل على عدم قدرة الجهاز الضريبي الالتزام بالتصحيح الضريبي وذلك راجع إلى عدم قدرة الإدارة على مساندة التحولات التي توتبت عن الإصلاح الضريبي. أما المرحلة الممتدة بين 2009 إلى يومنا هذا فنلاحظ أن معدل التنفيذ تعدى 105% ويمكن

¹ - ناصر مراد: "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، في مجلة الباحث، العدد 200302، جامعة ورقلة

تفسير هذا التحسن في الأداء كون أن الإدارة الضريبية أصبحت تتحكم في تسيير الضرائب المدرجة في الإصلاحات كما يمكن تفسير هذا التحسن على ظاهرة شكلية باعتبار أن طريقة حساب التقديرات المتوقعة كان إدارية أكثر منها عملية وذلك بوجود أرقام مخيفة للنهرب الضريبي.

2. المعيار الاقتصادي:

يقصد بهذا المعيار مدى تجاوب النظام الجبائي مع الاعتبارات الاقتصادية التي تتمثل أساسا في ترشيد الاستهلاك، تشجيع الادخار تنمية الاستثمار، جذب رؤوس الأموال ودعم الصادرات خارج المحروقات... إلخ سنتناول هذا المعيار من جوانب محددة:

أ. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي الهيئة المكلفة رسميا بموجب قانون تطوير الاستثمار لضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر إلا أنه يبدو محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة.

- أما الفترة 1996 - 2000 فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة الاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة¹.

- أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد عيرت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي يوافق إصدار الأمر رقم 03 / 01 وما انطوى عليه من حواجز ضريبية وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة ب 1065 بليون دولار، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001 - 2002 - 2004 - جاءت معظمها من قطاع الاتصالات².

¹ - ناجي بن حسين: "تحليل وتقسيم مناخ الاستثمار في الجزائر"، في مجلة العلوم الإنسانية العدد 31 2009 ص: 60

- محمد طالي: "أثر الحواجز الضريبية وسبب تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 06 الجزائر 2008 ص: 326

الجدول رقم 08: تدفق الاستثمار الأجنبي لبعض المناطق الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	متوسط 1994 - 1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العالم	548,1	1409,6	832,2	617,7	55,9	710,3	916,3
الاقتصاديات النامية	166,4	266,8	221,4	163,6	175,1	275,1	334,3
إفريقيا	9,5	9,6	20,0	13,0	18513	17,199	672,30
الدول العربية	4,15	2,8	6,2	4	/	/	/
الجزائر	0,317	0,438	0,196	1065	0,634	0,882	1,081

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2006 الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثره على التنمية

هيئة الأمم جنيف نيويورك 2006 ص:2

ب. الضغط الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي الذي يتمثل في تلك الاقتطاعات الضريبية التي تأخذها الدولة والجماعات المحلية في شكل ضرائب والجدول رقم يوضح تطور الضغط الضريبي في الجزائر.

الجدول رقم 09: تطور معدل الضغط الضريبي الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البيان								
فتح لمناخلي	4522,80	5262,3	6149,0	7761,9	8514,8	9362,7	11069	10017,5
الإيرادات	1435,9	1847,9	2089,6	2932,6	3459,5	3498,6	4987,2	3499,4
الضغط الضريبي	31,74	35,11	33,98	37,78	40,62	37,36	40,05	34,94
الضغط الضريبي خارج لمصرفات	15,70	15,41	15,09	15,5	15,06	16,6	13	13,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية، ولهي بوعلام: "التهرب الضريبي و سبل مكافحته"، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية،

تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مسيلة، السنة الجامعية، 2011، 2012

ما يمكن ملاحظته أن الضغط الضريبي خارج الجباية البترولية منخفض و المقدرة في حدود 18 قياسا بمستوى الضغط الضريبي النموذجي ب 25%.

ج. التهرب الضريبي:

مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي وما صاحب ذلك من تطور للتشريع الجبائي وإلغاء احتكار الدولة مع تحرير التجارة الخارجية أخذت ظاهرة التهرب الضريبي عدة أشكال وأوجه أدخلت بالمنافسة والعدالة الضريبية وأثرت سلبا على العقد الاجتماعي، ونظرا لخطورة هذه الوضعية وضعت الإدارة الجبائية آليات لمكافحة التهرب الضريبي خاصة في بداية التسعينات وبداية الألفية الثالثة وقد حققت هذه الآليات نتائج مالية كبيرة بيد أن هذه الآليات تبقى دون أثر حقيقي على الممارسات الاحتيالية بسبب التطور الذي عرفته الأساليب وطرق المؤدية في التهرب الضريبي ودون التوقعات المسطرة من طرف السلطات المختصة.

تشير معلومات أن حجم التهريب الضريبي بلغ في الجزائر خلال السنوات الأخيرة حدود 600 مليار دينار ويشمل هذه القيمة الضخمة الفترة من سنة 1990 إلى غاية أواخر 2011 ومست عمليات التحريات 900 شخص فيما جرى إيداع 1223 شكوى لدى المصالح القضائية كما جاء في تقرير حديث للمجلس الإحصائي والإجمالي أن القيمة الضريبية المقتطعة قدرت في أقل من سنة بـ 73% وهو ما يمثل ما قيمته 44 مليار دينار لم يخضع إلى أي اقتطاع ضريبي وأنت هذه النتيجة في أعقاب تحقيق ميداني شمل 33 موردا هاما بينهم 18 منتجا و15 مستوردا وكذا 755 من عموم التجار كما يقدر متابعون الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر بما يزيد عن المليار دولار سنويا، بيد أن متابعين للملف يوعدون على أن القيمة المذكورة لا تمثل إجمالي لحجم التهرب بل ما وقفت عنده المصالح المختصة ، مما يوحي بأن القيمة مرشحة للتضاعف إذا تم إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش التي عادة ما يلجأ إليها المتصلصون من دفع الضريبة ، و هذا ما يمثل الفاقد الضريبي الذي تخسره خزينة الدولة من الأموال التي يمكن أن تساهم في التنمية .

ثالثاً: عوائق النظام الضريبي وتحدياته:

فيما يخص أهم المشكلات والتحديات التي تواجه النظام الضريبي والتي تتطلب حنكة وتجربة وخبرة في معالجتها يمكن أن نصنفها إلى أربعة مجموعات رئيسية هي المشكلات التشريعية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تحديات أخرى مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي المتبع، من حيث مفهوم الدولة ومجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إطار التوقعات الجيوستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

1. المشكلات التشريعية:

يعاني النظام الضريبي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، فضلاً عن أن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية وخلق نوع من التدبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.

لقد أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم الفعالية للنظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من عادة التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم أن هذه الإجراءات الضريبية تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة وإلغاء الازدواج الضريبي على المدخيل المتأتية من توزيع الدخل.

جدول رقم 10: جدول التعديلات الضريبية

قوانين المالية	التعديلات - الإلغاءات - الإلتام	قوانين المالية	التعديلات - الإلغاءات - الإلتام
2001	33 إجراء ضريبي	2006	51 إجراء ضريبي
2002	32 إجراء ضريبي	2007	72 إجراء ضريبي
2003	68 إجراء ضريبي	2008	
2004	52 إجراء ضريبي	2009	43 إجراء ضريبي
2005	68 إجراء ضريبي	2010	36 إجراء ضريبي

المصدر: قوانين المالية

2. المنازعات الجبائية:

لقد حاول المشرع الجزائري مسايرة التحولات الطارئة في مختلف الميادين الاقتصادية وذلك بتعديله لنصوص وسنه لأخرى، مما أدى إلى تعددها وتعقيدتها وصعوبة تفسيرها، وبالتالي يجعل المكلفين يتخلفون عن تسديد ما عليهم من ضرائب ومن ثم قيام منازعات بينهم وبين الإدارة مما يحول دون أداء النظام الجبائي بكل فعالية، إن المنازعات الجبائية في النظام الضريبي يمكن دراستها من النواحي التالية .

أ. كثافة المنازعات:

لقد صرحت المديرية الضرائب في الجزائر حسب التقرير المنشور عن استقبالها ما يفوق 87862 شكوى سنة 2008 مودعة لدى مصالحها على المستوى الوطني 99% من هذا العدد يخص منازعات الوعاء وتقصد به طرف تحديد المادة الخاضعة للضريبة كما أن هذا العدد من الشكاوي قد عرف انخفاض نسبة 12.34 مقارنة لسنة 2007 والمقدر بـ 109411 طعن.

ب. تصنيف المنازعات حسب أنواع الضرائب والرسوم وطبيعة المخالفة:

إن المعلومات المقدمة من طرف مصالح المديرية العامة للضرائب لتصنيف المنازعات وتوزيع الشكاوي يبينه الجدول

الجدول رقم 11: تصنيف المنازعات و الشكاوى

توزيع الشكاوي حسب طبيعة المخالفة 2008			تصنيف المنازعات حسب أنواع الضرائب والرسوم 2007	
المعدل	عدد القضايا	طبيعة المخالفة	النسبة %	نوع
64.8%	467	الغش الجبائي،	21.45%	الضريبة على الدخل
27.3%	272	الوعاء الامتناع عن	8.62%	الإجمالي
25.9%	258	تسديد مخالفة في	8.45%	الضرائب على
		حقوق الضمان	6.55%	العقارات
			4.90%	الرسم على النشاط
			3.10%	المهني
			15.16%	الضرائب على أرباح الشركات
				الرسم على القيمة المضافة
				التسجيل
				ضرائب مختلفة
100%	997	المجموع		

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب و مديرية البحث و التحقيق، ولهي بوعلام: "ملاحظ النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، لسنة 2012، جامعة مسيلة، بصرف.

يلاحظ أن المنازعات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل الإجمالي والغش الجبائي شكل النسبة الأكبر وهذا راجع إلى عدم التحكم الجيد في أوعية الأصناف المشككة لهذه الضريبة.

3. الاقتصاد الغير الرسمي:

تتركز شواهد الأزمة المؤسساتية في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص في العديد من المؤشرات منها تزايد حجم التعاملات الاقتصادية التي يتم خارج الأطر المؤسسة الرسمية وبعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية حيث بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في عام 2006 نسبة 34.2% و هو أيضا فاقد ضريبي كبير و مهم يوضحه الشكل رقم 12 المتعلق بنسبة الاقتصاد الغير الرسمي في الناتج الوطني الخام.

الجدول رقم 12: حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام

السنة	PNB%
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

Source : Philippe .A: L'économie informelle au Maghreb 2002.

www.calculationsbasedonworldbankdate,WashingtonD.C2002worldbank.2006.

كما بينت هذه الشواهد تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع الغير العادل للدخول وسوء تحقيق الوارد وأثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة معتبرة من الضرائب وفشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية ومعدلات البطالة...إلخ. وأمام هذه الشواهد والآثار السلبية التي يحدثها الاقتصاد الموازي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي تظهر أهمية التحديات الرئيسية للنظام الجبائي باعتباره أحد المسببات الأساسية التي دفعت الأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي وممارسة الأنشطة غير المنظمة على مختلف المستويات بوضع أطر وميكانيزمات وآليات من شأنها تهيئة مناخ للاستثمار أكثر ملائمة للمؤسسات الموجودة في هذا الاقتصاد من جهة ومواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

4. الفساد الإداري والمالي:

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أكبر الإشكالات التي تواجه الدول في كيفية الضبط والسيطرة على إيراداتها، من الضرائب، فعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبي غير حقيقي، مما يحرم في نهاية المطاف القطاع المالي من إيرادات كانت متوقعة أي أن جزء لا يستهان به من الحصيلة الضريبية سوف لن يدخل إلى الميزانية العامة وبالتالي تفويض مساعي الدولة الرامية إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الغش والمخالفات التجارية مهما كان نوعها تعد رافدا من الروافد الرئيسية للفساد الضريبي،

ولقد توصلت وزارة التجارة إلى رصد أهم المخالفات خلال السنوات 2008 – 2012.

جدول رقم 13: النتائج السنوية للرقابة الاقتصادية وقمع الغش في الجزائر

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد التدخلات	897062	982712	9905158	795158	1009261
عدد المخالفات	179060	185266	159965	182984	182984
رقم الأعمال المخفي 10 دج	38,39	60,1	53,3	42,2	51,7

Ministère du commerce : Direction générale du contrôle économique et de la répression des fraudes :
Bilan d'activité du 15 janvier 2013¹

5. المشكلات الاجتماعية:

تتمثل هذه الأسباب بضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين ويقصد بالوعي الضريبي درجة الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم وأن يقبلوا مبدئيا بإمكانية إنقاص أو تخصيص جزء مساهمتهم المالية التي يجب أن يؤديها للمجتمع، إذ تشير أغلب الدراسات الميدانية إلى وجود ضعف بالوعي الضريبي لدى المكلفين يرجع لعدة عوامل منها العوامل الإدارية والتشريعية التي تتمثل

¹ قلا عن مقالة ودلهي بوعلام: أثر الفساد على تبيعة الإيرادات العامة في الجزائر: أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ص:

<http://www.univ-Ecosetif.com/seminars/pub-invstmnt/4-10.PDF> - 17

بضعف كفاءة الإدارة الضريبية وقلة حملات التوعية الضريبية التي تنفذها وانتشار الفساد الإداري مع عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلد فضلا عن العوامل السياسية التي تتمثل بالأساس بعدم عدالة الأنظمة السياسية، كما أكدت هذه الدراسات أن الوعي الجبائي ينعكس إيجابيا على الحصيلة الضريبية بصفة مباشرة، كما يقلل التكاليف المرتبطة بالتحصيل من خلال الوفاء بمختلف الالتزامات الجبائية المنوطة و بالمكلفين مع احترام الآجال المحددة قانونيا.

وتشير الإحصائيات كما يبين الجدول أدناه أن الجزائر لا زالت بعيدة عن المعايير العالمية المطبقة حيث لم تتعد سنة الوفاء بالالتزامات الشهرية 69% فحيث نجدها في فرنسا على سبيل المثال تتعدى 90%

جدول رقم 14: نسبة الوفاء بالالتزامات الجبائية

فرنسا		الجزائر			
2005 - 2003		السنوات			
		2005	2004	2003	
97.8%	الوفاء بالالتزامات الجبائية (IRG)	69%	66%	58%	نسبة الوفاء بالالتزامات التصريحات الشهرية
89.2%	الوفاء بالالتزامات الشهرية TVA	24%	33%	32%	التصريح لعبارة لا شيء
98.8%	التسديد في الآجال القانونية	33%	43%	44%	الوفاء بالالتزامات

المصدر: ولهي بوعلام: "ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، لسنة 2012، جامعة مسيلة، بتصرف.

لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة الحصيلة المالية لمختلف الضرائب، لكنه ما زال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، وهذا راجع إلى عدة أسباب مجتمعة منها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية والتي لا يمكن للمشرع الجبائي التأثير فيها، وتحديات كثيرة أخرى تواجه النظام الضريبي سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، كعدم كفاءة أداء الإدارة الضريبية، والتي سنحاول تقديم تصور أولي لعمل هذه الإدارة في إطار نظام الجودة الشاملة.

رابعاً: الجودة الشاملة كمدخل لتطور الإدارة الجبائية:

تقع الإدارة الجبائية في الجزائر منذ عقود تحت ضغوطات وصعوبات مرتبطة أساساً بنمط التسيير المنتهج من قبل الإدارة الضريبية والأساليب المتبعة والملخصة ضمن منهج التسيير بالوسائل، والذي نجم عنه العديد من المشكلات والآثار السلبية سواء على مستوى أداء الخدمات العمومية أو على مستوى ضريبة الدولة بشكل إجمالي، وقد كان المسلك الطبيعي هو أن تعيد الدولة النظر في مناهج تسيير الإدارة الضريبية في إطار نظرية الحكم الراشد وآلياته المتمثلة في الجودة الشاملة للوصول بالإدارة الضريبية إلى الكفاءة والفعالية المطلوبتين.

1. متطلبات ومزايا إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية:

تتميز الإدارة الضريبية بمهامها الصعبة والمهمة مقارنة بالإدارات الأخرى، فهي مكلفة بتطبيق القانون الضريبي ومسؤولة عن تحصيل الإيرادات مما يفسر أن قوة هذه الإدارة أو ضعفها يترتب عليه وصول أو خسارة الدولة للحصيلة الضريبية، وبالتالي فإن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في هذه الإدارة يستلزم بعض المتطلبات التي تسبق البدء بالتنفيذ وذلك حتى تتمكن العاملين من وصول الفكرة ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفعالي، وهذه المتطلبات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ دعم وتأييد الإدارة العليا
- ✓ تهيئة مناخ العمل
- ✓ التركيز على المكلف بالضريبة
- ✓ قياس الأداء
- ✓ الإدارة الفعالة للموارد البشرية
- ✓ التعلم والتدريب المستمر
- ✓ إرسال نظام معلومات لإدارة الجودة الشاملة

✓ تشكيل فرق عمل للجودة

✓ القيادة القادرة على تكييف إدارة الجودة

2. المركّزات الرئيسية لبرنامج الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية:

يعتمد برنامج الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية على مجموعة من المبادئ التي تعكس أفضل الممارسات الإدارية الواجب تنفيذها.

أ. التخطيط الاستراتيجي:

يعتمد صياغة الاستراتيجية على وضع خطة شاملة في ضوء تحليل مكانم القوة والضعف للبيئة الداخلية والخارجية بالشكل الذي يوفر خبرة للإدارة الضريبية. أسلوب القيادة: هو كيفية توجيه العملية الإدارية داخل الإدارة الضريبية والوحدات الفرعية التابعة لها وكيفية ممارسة السلطة، ويقع على عاتق المسؤول الأول على الإدارة الضريبية مهمة إحداث التغييرات واختصار الإجراءات التي من شأنها مساندة الموظفين والمتعاملين مع الإدارة.

ب. التركيز على المستفيدين:

مما يتوجب على الإدارة منهم حاجاتهم والعمل على تلبيتها وهذا لا يكون إلا من خلال الإعداد الجيد لرجال الإدارة الضريبية.

ج. شمولية الجودة:

وهي أن تصل إلى جميع مجالات الخدمة التي تقدمها الإدارة الضريبية ولجميع المكلفين المتعاملين معها وجميع الموظفين حتى يشعر الجميع أن تحسين الجودة مسؤوليتهم جميعا.

د. تكامل السياسات:

سواء على المستوى الأفقي وهو تحقيق التناسق بين مختلف البرامج والخطط التي يتم تنفيذها خلال فترة زمنية واحدة، وعلى المستوى الرأسي هو تحقيق التدرج المنطقي بين مختلف مراحل تنفيذ برنامج معين أو خطة معينة على المدى الزمني اللازم للتنفيذ بحيث تؤدي كل مرحلة منطلق إلى المرحلة التي

تليها ويتحقق التكامل الأفقي والرأسي لسياسات الإدارة الضريبية من خلال مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

هـ. استمرارية الجودة:

وهي تتطلب سنوات طويلة من العمل المتواصل الذي يرتبط بطبيعة الخدمات المقدمة من الإدارة الضريبية وتوعية المكلفين ومدى قدرة الموظفين على استيعاب المفاهيم وتنفيذ الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق الهدف.

خلاصة:

بادرت الجزائر منذ بداية التسعينات بإصلاح ضريبي ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها وضمن سياق مختلف التحولات العميقة التي عرفتها الساحة الدولية الإقليمية والمحلية، ويشكل مسعى الإصلاح خطوة مهمة نحو ترشيد ذلك النظام وعقلنة جباية المؤسسة حتى تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد التي تنشط فيه.

ورغم التطور الذي شهده النظام الضريبي في مختلف الجوانب و ما صاحبه من زيادة في المردودية المالية لمختلف الضرائب إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مما يتطلب إجراءات فورية ومستدامة من شأنها دعم الطاقة الضريبية ورفع من كفاءة الإدارة الضريبية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي ، الإقليمي و المحلي خاصة في ظل عقد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوروبي و التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 ، و كذا العمل على الاستجابة لمتطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، و للرفع من مردودية النظام الجبائي الجزائري في ظل هذه البيئة يجب العمل على تحديثه وفقا لما يلي :

- العمل على إجراء تغييرات جذرية لبعض الضرائب و الرسوم حيث أن بعضها قديم ولم يعدل أو يحين , كما أن هناك قصور في إجراءات التبليغ و المتابعة و التحصيل.
 - الحد من التهرب و الغش الضريبي بتبسيط النظام الجبائي و تحديثه.
 - ممارسة الإدارة الضريبية لصلاحياتها في تحصيل بعض الضرائب و الرسوم المحلية.
 - تطوير الكفاءة في الموارد البشرية و في الأجهزة المالية العمومية.
 - توفير الوسائل و الإمكانيات الحديثة في التعاملات الجبائية.
- و لمعالجة القصور الجبائي و جب القيام بإصلاح تكون من خصائصه ما يلي :
1. العدالة : و تتمثل في عدالة أفقية تقوم على نفس المعاملة بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين لهم نفس المميزات , و في عدالة عمودية التي تهدف إلى تخفيض عدم المساواة في المداخل.
 2. الفعالية : و التي تقيس مدى تحقق الأهداف مقارنة مع النتائج المتحصل عليها.
 3. الكفاءة : و هذا بالقدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة بأقل تكلفة وبنوعية جيدة و هي تقيس العلاقة بين النتائج المحصل عليها و الوسائل المستعملة.
- و ليكون الإصلاح الضريبي أمثل يجب أن يؤدي إلى تغييرات مهمة انطلاقا على الأقل من أحد خصائصه المذكورة دون حدوث تراجع.

المراجع

1. بن بيتور أحمد: "من أجل نقاش مسؤول و متبصر حول مستقبل الجزائر"، في يومية الخير، بتاريخ 2012/10/03.
2. بن حسين ناجي: "تحليل وتقسيم مناخ الاستثمار في الجزائر"، في مجلة العلوم الإنسانية العدد 2009/31
3. طالي محمد: "أثر الحواجز الضريبية وسبب تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 06 الجزائر 2008
4. ولهي بوعلام: "ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، لسنة 2012، جامعة مسيلة.
5. ولهي بوعلام: "التهرب الضريبي و سبل مكافحته"، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مسيلة، السنة الجامعية، 2011، 2012
6. ولهي بوعلام: أثر الفساد على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر: أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014 - <http://www.univ-Ecosetif.com/seminars/pub-invstmnt/4-10.PDF>
7. ناصر مراد: "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، في مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 02، 2009، جامعة دمشق.
8. ناصر مراد: "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، في مجلة الباحث، العدد 2003/02، جامعة ورقلة
9. تقرير الاستثمار العالمي 2006 الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثره على التنمية هيئة الأمم جنيف نيويورك 2006 ص:2
10. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب و مديرية البحث و التحقيق، ولهي بوعلام: "ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، لسنة 2012، جامعة مسيلة.
11. قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
12. Ministère des finances, rapport de parachèvement de la reforme fiscale Algérie De (1993-2004), Mars 2006.
13. Ministère du commerce : Direction générale du contrôle économique et de la répression des fraudes : Bilan d'activité du 15 janvier 2013.
14. Philipe .A: L'économie informelle au Maghreb 2002.
15. www.calculationsbased on world bank date, Washington D.C 2002 world bank.2006.
16. www.dgpmf.gov.dz, Consulté le: 30/08/2014

